توجهات وأهداف وأولويات استراتيجيات الأمن القومى الأمريكية والروسية والصينية في معالجة القضايا الأمنية الأفريقية

أ. هانى أحمد عبد العظيم بدر (*)

• **مُلخص:**

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على توجهات وأهداف وأولويات القوى الدولية الكبرى والتي صيغت ضمن وثائق الأمن القومى المعلنة لها لتعبر عن حالة النظام الدولى خلال الفترة من عام 2019 وحتى عام 2023 إرتباطاً بتنامى قدرات تلك القوى في النواحى السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية ، وبما يشير لصعوبة إنفراد أي من تلك القوى الدولية بالهيمنة على مناطق المصالح حول العالم الأمر الذى يرجح أن تؤدى ديناميكيات تلك القوة إلى إنتاج بيئة جيوسياسية أكثر تقلباً ومواجهة وإعادة تشكيل التعددية وتوسيع الفجوة بين الأهداف والتوجهات وبين التهديدات والتحديات المطلوب التصدي لها في ظل منافسة إستراتيجية على الساحة الدولية يتمثل جوهرها في ضمان الإحتياجات الأساسية " المياه ، الغذاء،الطاقة،الظروف المناخية المستدامة "،وهو ما يفسر إنتقال التنافس الدولى على الموارد الأفريقية من البعد الجيوسياسى إلى البعد الإقتصادى ،وما تبعه من إعادة القوى الدولية النظر في الأولويات على القارة الأفريقية التي تعد ثانى أكبر قارة من حيث المساحة وتتميز بموقع وثروات جعلتها قبلة لتلك القوى الدولية وأساس لتدخلاتها لحماية مصالحها بها إرتباطاً بتداعيات قضايها الأمنية على تلك المصالح .

الكلمات المفتاحية: الأمن القومى، الإستراتيجية، القوى الدولية

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

Orientation, Goals and Priorities of American, Russian and Chinese National Security Strategies in Addressing African Security Issues

Hany Ahmed Abdel Azem Badr

- **Abstract**

The study aimed to identify the orientations, goals and priorities of the major international powers, which were formulated within their declared national security documents to express the state of the international system during the period from 2019 to 2023, in connection with the growing capabilities of these powers in the political, economic, military and security aspects, indicating the difficulty of any of these international powers to dominate the areas of interest around the world, the dynamics of these forces are likely to produce a more volatile geopolitical environment, confront and reconfigure multilateralism and widen the gap between goals and directives and the threats and challenges to be addressed in light of strategic competition in the international arena, the essence of which is to ensure basic needs (water, food, energy and sustainable climatic conditions), which explains the transition of international competition over African resources from the geopolitical dimension to the economic dimension which explains the transition of international competition over African resources from the geopolitical dimension to the economic dimension. This was followed by the international powers reconsidering their priorities on the African continent, which is the second largest continent in terms of area and is characterized by a location and wealth that made it a destination for these international powers and the basis for their interventions to protect their interests in it in connection with the repercussions of its security issues on these interests.

Keywords: National security, Strategy, major international powers

- **مقدمة:**

تشير الشواهد إلى زيادة حجم التنافس بين القوى الدولية الكبرى خاصة الولايات المتحدة والصين بمختلف المجالات ، بالتوازى مع مواصلة روسيا أنشطتها العسكرية والأمنية بالعديد من المناطق حول العالم بما يدفع لضرورة فهم طبيعة التحركات للقوى الثلاث وتأثيرها على الصعيد الدولى ، بما يشمل آليات القوة التى تحشدها كل منهم لإحداث تغير فى مسارات باقى الأطراف لضمان تحقيق مصالحها وحفاظها على موارد القوة وأنشطة النفوذ ، فقد تنامت خلال العقد الأخير ملامح الوجود السياسى والإقتصادى للعديد من القوى الدولية والإقليمية بعدة مناطق حول مؤثرة العالم يأتى فى مقدمتها القارة الأفريقية بحيث لم تعد الساحة الأفريقية مقتصرة على وجود ملموس للقوى التقليدية والإستعمارية السابقة وإنما إتسعت لتشمل قوى كبرى صاعدة بقوة على رأسها الصين ، فقد جاء هذا التنامى على خلفية تحولات إقتصادية وسياسية مهمة شهدتها أرجاء أفريقيا فلذا تحولت النظرة إلى القارة من كونها قارة للصراعات والفقر والأنظمة التسلطية أو " القارة الميئوس منها " على حد تعبير مجلة الإيكونوميست البريطانية عام ٢٠٠٠ إلى القارة الصاعدة التى تملك العديد من الفرص على حد وصف المجلة ذاتها عام ٢٠١١ فساهمت هذه السردية الجديدة عن حقائق أهمها أن بعض دول القارة أصبحت من أسرع الإقتصادات نمواً فى العالم وما صاحبه من إكتشافات لثروات طبيعية هائلة[1]. فقد برز خلال إعلان مستشار الأمن القومى الأمريكى " جون بولتون " عن إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء فى منتصف شهر ديسمبر ٢٠١٨ التى ظهر بوضوح أنها تقوم على مواجهة النفوذ الإقتصادى والسياسى والعسكرى المتنامى لقوى دولية أخرى تراها واشنطن " قوى منافسة " على رأسها الصين ، فقد إتهم المسئول الأمريكى بكين بإتباع سياسة فاسدة تؤثر بالسلب فى النمو الإقتصادى فى القارة وتهدد الإستقلال الإقتصادى والمالى للدول الأفريقية بإغراقها فى الديون وتعرقل فرص الإستثمار للشركات

1- أليكسيس أكواغيرم ، صعود أفريقيا إقتصادياً من المستفيد ؟ ، **موقع BBC عربى** ، 19 يونيو 2013، على الرابط https://www.bbc.com.

الأمريكية في دول القارة وتعيق نجاح العمليات العسكرية التى تقوم بها الولايات المتحدة لمحاربة الجماعات المتطرفة وبما يمكن فهمه بأن دور الصين فى القارة الأفريقية يعد تهديداً للأمن القومى الأمريكى [1] .

تحاول هذه الدراسة معالجة **إشكالية بحثية** يمكن صياغتها في صورة سؤال محوري، يتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى: إلى أي مدى ساهم حجم التنافس بين القوى الدولية الكبرى في صياغة غايات تلك القوى بإستراتيجيات الأمن القومى لها خاصة فى معالجة القضايا الأمنية الأفريقية، بالتطبيق على الولايات المتحدة والصين وروسيا؟

وتتبع **أهمية الدراسة** العلمية للدراسة من واقعية التطبيق العملى فى المجال البحثي المتعلق بعملية صياغة غايات وثائق استراتيجيات الأمن القومي وإرتباطها طردياً بحالة التنافس الدولى القائمة مؤخراً وباعتبار هذه الوثائق تشكل في ذاتها مخرجاً لتفاعلات سياسية يقع ضمنها القارة الأفريقية . أما الأهمية العملية للدراسة فتتبع مما أثبتته وثائق واستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى من أدوار مهمة في صياغة أولويات هذه الدول على الساحة العالمية، وتنظيم حركتها، وإيصال رسائل واضحة للخصوم والحلفاء معاً، بحيث باتت الدول الكبرى تستند لتلك الغايات في رسم خططها المستقبلية إرتباطاً بتلك التوجهات والأهداف المعلنة .

وبعد مراجعة عدد من **الدراسات السابقة** الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة والتي أظهرت طبيعة غايات القوى الدولية الكبرى لتحقيق مصالحها والحد من فرص القوى المنافسة لها من الولوج لمناطق النفوذ ودور القارة الأفريقية في تلك الغايات ومدى إنعكاس تلك المصالح للقوى الدولية على القضايا الأفريقية بصفة عامة . أبرز تلك الدراسات هى :

1- Metz, Steven., **Refining American Strategy In Africa**, U.S Army War College, Strategic Studies Institute, 2000.

1- THE WHITE HOUSE **, U.S. S STRATEGY TOWARD SUB – SAHARAN AFRICA ,** WASHINGTON , DC20503, August 2022, p6.

تم تقديم هذه الدراسة كجزء من الجدل الدائر حول كيفية امكان الجيش الأمريكي أن يسهم بشكل أفضل في مهمة تشكيل البيئة الأمنية. وتم تقديم نظرة عامة واسعة للبيئة الأمنية الأفريقية كأساس للتوصيات بشأن تنقيح الإستراتيجية الأمريكية في تلك المنطقة. كما تقوم الدراسة بتقييم كل من الفرص للتغيير الإيجابي الموجود اليوم، والعقبات. بينما فقط الأفارقة ذاتهم هم من يمكنهم تحديد مستقبلهم فى المنطقة، وهي إستراتيجية أمريكية لا تشجع العدوان، وتشجع المبادرات الخاصة في المجال الاقتصادي والمجالات السياسية، ويستخدم الجيش الأمريكي فى إشراك نظرائه الأفارقة لتأتي أرباحاً كبيرة. وتدعو إستراتيجية الدفاع الأمريكية إلى استخدام الجيش وتساعد في تشكيل بيئة الأمن العالمي، واستباقية وردع الصراع وبناء آليات إقليمية للأمان. هذا هو النهج الحكيم بشكل خاص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

2- Emily Meieding , Rachel Sigman , **Under standing the Mechainisms of International Influence in an Era of Great power Competition**, Naval postgraduate school, USA,Journal of Global security studies,2021 .

استعرضت الدراسة التكهنات المتزايدة نحو العلاقات الغير مستقرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وظهور بوادر تنامى حالة الصراع بينهما بالإضافة للشواهد التي تشير للمساعى الروسية لزيادة رقعة دورها المؤثر بالنظام العالمى مع عدم إقتصار الدراسة على مصادر القوة وأنشطة النفوذ لتلك الدول الكبرى فقط ولكن تشمل مجموعة من آليات السلطة التي تحشدها الدول الثلاث لإحداث تغير في سلوكيات بعضها البعض ومنها الاهتمام الأمريكي بقطاع الأمن في القارة الافريقية للتواجد بقوة في مناطق المصالح الصينية للحد من توسعها والإطلاع عن قرب لدورها المتنامى بدول القارة وبالتوازى تمكنها من إضعاف فرص عودة التواجد التاريخى الروسى داخل القارة .

3. سيف نصر توفيق ، **التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية** ، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، الطبعة الأولى ، برلين / ألمانيا ، 2020 .

تناولت الدراسة عرض للتحولات الإستراتيجية الهامة بالساحة الدولية والتي فرضت إعادة النظر في الأولويات والتوجهات السياسية للقوى الدولية الكبرى على مختلف الإتجاهات والتي

يقع في القلب منها القارة الأفريقية لما لها من دور حيوى كونها حلقة الوصل بين قارات العالم المختلفة وإشراف سواحلها على قوافل النقل البحرى حول العالم وبما جعل القارة ساحة للتنافس بين القوى الدولية الكبرى للحفاظ على مكتسباتها والحد من فرص القوى المنافسة وإنعكاسات ذلك التنافس على مصالح الدول الأفريقية نفسها .

4. لكوشة عاشور ، **التنافس الدولى في أفريقيا وإنعكاساته على مسار بناء الدولة** ، مجلة الباحث الأكاديمى في العلوم القانونية والسياسية، الطبعة الثانية ، المركز الجامعى افلو، العدد الرابع ، الجزائر ، سبتمبر 2021 .

تناولت الدراسة عرض طبيعة التوجهات الدولية نحو القارة الأفريقية وإعتبارها ساحة للتنافس بين القوى الدولية الكبرى في ضوء وفرة الموارد الطبيعية التي تعد المحرك الرئيسى للإقتصاد العالمى ورغبة تلك القوى في تأمين إحتياجاتها من مصادر الطاقة وبما يبرز من خلاله لإحتدام المنافسة بين تلك القوى وإنعكاسات ذلك على واقع بناء الدول الذى يمثل التحدى الأكبر للدول الأفريقية في مسارها نحو التقدم والديمقراطية .

5. محمد محمود كمال وأخرون ، **السياسات الأمريكية والصينية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة** ، مجلة الدراسات السياسية والإقتصادية ، العدد الثانى ،جامعة السويس ، أكتوبر 2023 .

عرضت الدراسة حجم التغير في المشهد الإستراتيجى الدولى وبروز قوى دولية كبرى تهدف إلى إعادة رسم النظام العالمى طبقا لمصالحها ، وبما فرض عليها إعادة النظر في الأولويات والتوجهات السياسية والأمنية لها لتحقيق تلك المصالح إنتقالا من الأبعاد الجيوسياسية إلى البعد الجيو إقتصادى إعتماداً على كافة أشكال القوة " التقليدية : الصلبة " إلى القوة الناعمة بغرض الوصول لأهدافها والتضييق على باقى القوى من تنفيذ مخططاتها .

المطلب الأول: توجهات إستراتيجيات الأمن القومى الأمريكية والروسية والصينية فى معالجة القضايا الأمنية الأفريقية

بدراسة وثائق الأمن القومى للقوى الدولية الكبرى نجد أن أحد أبرز أقسامها هي التوجهات والتي وضعتها كل قوى منها على صدراة وثائق أمنها القومى لترسم من خلالها بوصلتها الرئيسية نحو القارة الأفريقية وباقى مناطق الاهتمام حول العالم تحقيقاً لغاياتها المنشودة ، ويبرز ذلك في **التالى** :

أولاً – التوجهات الأمريكية :

تواصل واشنطن تأكيدها من خلال وثائق الأمن القومى المعلنة لها وهى : إستراتيجية الأمن القومى الجديدة والتى تم إعلانها رسميا يوم 12أكتوبر 2023تحت مسمى " أفاق الإستجابة لإنعطافات النظام الدولى فى عقد حاسم"، أما الثانية فهى وثيقة إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء والتى أُعلنت يوم 8 أغسطس 2022على عدة توجهات فى الداخل والخارج والتى تضمن لها تحقيق مصالحها على مختلف الإتجاهات خاصة ما يخص القارة الأفريقية والحد من آية فرص لتراجع دورها على الصعيد العالمى والتصدى لأى دور للقوى المنافسة ينتقص من نفوذها خاصة بالقارة الأفريقية **كالتالى** :

1- نجد أن وثيقة الأمن القومى التي أكدت على دعم أفريقيا فى إطلاق إقتصادها الرقمى ومضاعفة جهود معالجة إنعدام الأمن الغذائى وتوسيع البنية التحتية للطاقة النظيفة من خلال : مبادرات أفريقيا المزدهرة ، مبادرة قوة أفريقيا ، مبادرة Feed the Future ، ودعم التكيف مع المناخ والحفاظ عليه والإنتقال العادل للطاقة النظيفة حيث تعانى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء بالفعل من تأثيرات مناخية شديدة وتفاقم الإستخدام الجائر للأراضى وتحديات الهجرة وإرتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع والتى تفاقمت بسبب الغزو الروسى لأوكرانيا والعمل مع الحكومات الأفريقية لتهيئة بيئات الأعمال والقيام بالإستثمارات برأس المال البشرى وتنمية القدرات لجذب المستثمرين وتنمية الأعمال التجارية وخلق وظائف جيدة عبر القطاعات المختلفة فضلاً عن تعزيز التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا وخلق فرص جديدة للشركات الأمريكية والسعى إلى توفير

الفرص التى تعكس المزايا التنافسية وتعزيز النمو الشامل وإحترم حقوق العمال وحماية موارد القارة الأفريقية للأجيال القادمة [1].

2- من جانب أخر فقد أشارت وثيقة الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء لأهمية بحث سبل الإستثمار فى أدوات التعامل مع الجيوش الأفريقية وخاصة البرامج التى تدعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة ومكافحة الفساد وتعزيز إصلاحات قطاع الأمن ، بالتوازى مع إدانة إنتهاكات حقوق الإنسان والإنقلابات التى تقوم بها قوات الأمن وكذلك تجنيد الأطفال وإستخدامهم ودمج هذه القضايا فى الحوارات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف فضلاً عن مواصلة تطوير وتعزيز قدرة شركائنا الأفارقة خاصة مع الجيوش الفعالة والشرعية والخاضعة للمساءلة وقوات الأمن الأخرى التى تعد عامل رئيسى لدعم المجتمعات المنفتحة والديمقراطية والمرنة ولمواجهة التهديدات المزعزعة للإستقرار والقائمة على تعزيز السلام والأمن الإقليميين ومكافحة الإرهاب ،بجانب المساهمة فى الوعى والأمن البحرى بقيادة أفريقية تماشياً مع إستراتيجية الدفاع الوطنى لعام 2022 ، فضلاً عن الحرص على تحديث الأدوات الدبلوماسية العامة لدينا و تمكين السفراء والمسؤولين الأمريكين من التواصل مع الجماهير الأفريقية وخاصة الشباب والنساء بطرق أكثر سهولة وإبداع مع التشجيع على المزيد من التبادلات الثقافية مثل إحتفالات عام العودة فى غانا فضلا عن مضاعفة الجهود للتأكد من توفر موارد بشرية ومالية كافية لتخطيط هذه البرامج الهامة وتنظيمها وتنفيذها مع التأكيد على أهمية تطوير أهداف واشنطن فى دعم المجتمع المدنى بالقارة الأفريقية بما فى ذلك الصحفيين والنشطاء وكذلك الهيئات المتعددة الأطراف والمؤسسات الديمقراطية عن طريق القيم الديمقراطية المشتركة مثل الشفافية والمساءلة والتنوع والمساواة والإنصاف وحقوق المرأة والشمول من خلال ضمان تقديم الدعم بشكل أكثر فعالية للإصلاحيين والحركات المؤيدة للديمقراطية ومؤسسات الدولة والشباب والقيادات النسائية

1-THE WHITE HOUSE , **U.S. S NATIONAL SECURITY STRATEGY** , WASHINGTON , OCTOBER 2022 p 23.

فى المنطقة ، مما يستلزم الإعتراف بالصلات التاريخية والمستمرة بين معالجة العدالة العرقية والمساواة فى أفريقيا جنوب الصحراء [1].

ثانياً – التوجهات الصينية :

وإنتقالاً للتوجهات الصينية فنجد الكتاب الأبيض الصينى للتعاون مع أفريقيا الصادر عام 2021 بمثابة وثيقة للإستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا والذى يعد في صدارة الوثائق الصينية المعبرة عن التوجهات نحو القارة الأفريقية ، وقد أكد على **الآتى :**

1- أن يمثل التعاون الصينى الأفريقى دعم متبادلاً بين الدول النامية ، وقد شكلت بكين نهجاً مميزاً للتعاون المربح للجانبين على مر السنين وبما يتماشى هذا النهج مع الفلسفة الصينية التقليدية " لا تفعل للآخرين ما لا تريد أن يفعله الآخرون بك " كما يتوافق مع المصالح الأساسية للبلدان الأفريقية والأعراف الأساسية للعلاقات الدولية و إنها سمة مميزة للتضامن والتعاون بين الصين وأفريقيا ويمكن أن تكون مرجعاً مفيداً للتعاون الدولى مع أفريقيا لذلك يتضمن نهج الصين للتعاون مع القارة الأفريقية بالتمسك بمبادئ أربعة[2] **هي :** السعى المشترك وراء مستقبل ثنائى تحت مسمى الصين تحترم وتُقدر وتدعم أفريقيا والمصالح المشتركة والصالح العام والتركيز بشكل على مبادئ العطاء دون طلب المقابل ومتابعة التعاون العملى بكفاءة مع البلدان الأفريقية وإعطاء أولوية قصوى لمصالح ورفاهية شعوب الصين وأفريقيا بجانب الإنفتاح والشمولية مع الإستعداد للعمل مع الشركاء الدوليين الآخرين لدعم أفريقيا فى السعى لتحقيق السلام والتنمية كما وضعت بكين خلال مرحلة تطوير العلاقات مع البلدان الأفريقية خمسة خطوط لن تتخطها السياسة الصينية **وهى** [3]**: عدم** التدخل في " إختيار البلدان الأفريقية لمسار التنمية المناسب لظروفها الوطنية والشئون الداخلية للدول الأفريقية وعدم فرض إرادتها السياسية حول مختلف القضايا الدولية والإقليمية على البلدان الأفريقية أو ربط الخيوط السياسية

1- **U.S. S STRATEGY TOWARD SUB-SAHARAN AFRICA, WASHINGTON ,** op.ct pp14-13 .

2- The State Council Information Office of the People's Republic of China , **China and Africa in the New Era A Partnership of Equals**, November 2021 p6.

3- Ibid, p 38.

بمساعدة أفريقيا فى مختلف المجالات وعدم السعى لتحقيق مكاسب سياسية أحادية من خلال الإستثمار والتعاون التمويلى مع أفريقيا .

2- أشار التوجه الصينى لدعم الدول الأفريقية فى السعى لتحقيق التنمية وتحسين حياة شعوبها بدعم عدد80 منشأة طاقة كبيرة الحجم ، وتمويل أكثر من 130 منشأة طبية و 45 منشأة رياضية ونحو170 مدرسة كما قامت بتدريب أكثر من 160 ألف موظف أفريقى ، وبناء سلسلة من المشاريع الرائدة بما فى ذلك مركز مؤتمرات الإتحاد الأفريقى كما زادت بكين من مساعدتها لأفريقيا حيث ساعدت الصين البلدان الأفريقية فى بناء أكثر من 13000 كيلومتر من الطرق والسكك الحديدية كما إمتدت تلك المساعدات إلى مختلف جوانب الإقتصاد والمجتمع وحياة الناس ، وقد لقيت ترحيبا ودعمًا على نطاق واسع من الحكومات والشعوب الأفريقية وقد أعلنت الصين إعفاء بعض الدول من الديون التى فى شكل قروض حكومية صينية معفاة من الفوائد وستطبق على أقل البلدان نمواً فى أفريقيا ، والبلدان المثقلة بالديون والفقيرة ، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التى لها علاقات دبلوماسية مع الصين وبالفعل ألغت بكين الديون المستحقة على 15 دولة أفريقية فى صورة قروض بدون فوائد كانت تستحق السداد فى نهاية عام 2020 ولذلك يعد التعاون فى الإستثمار والتمويل أحد قصص نجاح التعاون الصينى الأفريقى فى السنوات الأخيرة ، مما أوجد حيوية جديدة على مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى أفريقيا من خلال الجمع بين إحتياجات عملية الإستثمار فى أفريقيا وتحسينه ، وتقديم الدعم فى التمويل وتأمين إئتمان الصادرات للمشاريع المؤهلة بفضل الجهود المشتركة للحكومة والمؤسسات المالية والشركات الصينية ، كما إكتسبت إستثمارات الصين فى أفريقيا زخم جيد وهى تغطى مجموعة واسعة من المجالات بما فى ذلك التعدين ، ومعالجة وصهر الخامات ، وتصنيع المعدات ، والزراعة ، وإنتاج الأجهزة المنزلية ، وخدمات الطيران ، والطب والصحة ،والإقتصاد الرقمى ، وبفضل هذه المساعدة تمكنت البلدان الأفريقية من رفع مستوى التصنيع لديها ، وتحسين صناعاتها وزيادة قدرتها على كسب النقد الأجنبى من

خلال الصادرات [1]. ويشير إعلان وزير الخارجية الصينى يوم23أغسطس 2022 عن إلغاء نحو 23 قرض لعدد 17 دولة أفريقية بالإضافة إلى توجيه 10 مليار دولار من أرصدتها في صندوق النقد الدولى إلى دول القارة لمزيد من التوجهات الصينية نحو الدول الأفريقية عبر مختلف المناطق ذات الاهتمام لها والتي بدأت من شرق أفريقيا وخاصة القرن الأفريقي إنتقالاً لمنطقة غرب أفريقيا وخاصة منطقة خليج غينيا بهدف إقامة نقاط لإرتكاز وحماية حركة التجارة لها من جماعات القرصنة البحرية والإستفادة من مشروعات التنقيب والغاز الطبيعى بها .

ثالثا – التوجهات الروسية :

وإنتهاءً بالتوجهات الروسية نجد أن وثائقها للأمن القومى قد تضمنت مجموعة من التوجهات التي تحقق مصالحها الوطنية ،إرتباطاً بالعديد من المتغيرات الدولية التي تمر بها موسكو خاصة بعد الحرب مع أوكرانيا والتي تسعى خلال تلك المرحلة للتعاون مع مختلف الدول خاصة الأفريقية لكسر محاولات الغرب لعزلها دوليا، ويبرز ذلك في **التالى :**

1- وثيقة الأمن القومى الروسى أكدت على أنه فى سياق التوترات الجيوسياسية المتزايدة ، ينبغى للسياسة الخارجية للإتحاد الروسى أن تسهم فى زيادة إستقرار نظام العلاقات الدولية القائم على القانون الدولى ، ومبادئ الأمن العالمى المتكافئ وغير القابل للتجزئة ، وتعميق التعاون المتعدد الأطراف دون خطوط فاصلة من أجل حل المشكلات العالمية والإقليمية بشكل مشترك من خلال الدور التنسيقى المركزى للأمم المتحدة ومجلس الأمن ولكى تتحقيق أهداف السياسة الخارجية للإتحاد الروسى يجب إيجاد حلول لعدة نقاط **منها :** تعميق التعاون متعدد المجالات مع الدول الأجنبية فى صيغ منظمة شنغهاى للتعاون وBRICS، وتعزيز الأسس الوظيفية والمؤسسية للتفاعل فى إطار دولRIC بجانب دعم تطوير التكامل الإقليمى ودون الإقليمى فى إطار المؤسسات الدولية متعددة الأطراف ، ومنصات الحوار، والروابط الإقليمية ، بما فى ذلك القارة الأفريقية [2] .

1- Ibid, pp 12-13.

2- RUSSIAN PRESIDENT'S DECREE **, National Security Strategies Russian Federation,** 2July 2021. No400 p.p 22-25.

2- بإستعراض وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية نجد أن موسكو تسيرعلى نهج سياسية خارجية مستقلة متعددة الأوجه، تمليها مصالحها الوطنية وإدراكها بمسئوليتها الخاصة فى الحفاظ على السلام والأمن على الصعيدين العالمى والإقليمى ، ولذلك تكتسب السياسة الخارجية الروسية طابعاً سلمياً، منفتح قابل للتنبؤ، ومتسقاً وعملياً ، يقوم على إحترام مبادئ ومعايير القانون الدولى المعترف بها عالمياً، والسعى نحو تعاون دولى متكافئ ، يهدف لحل المشكلات المشتركة ودعم المصالح المشتركة وتتحدد علاقة روسيا بالدول الأخرى والإتحادات بين الدول بمدى ما كانت علاقات وسياسة تلك الدول تجاه روسيا الإتحادية بناءة أم محايدة أم غير ودية [1]، كما أشارت الوثيقة لأن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للدولة يتم تنفيذه عن طريق تشكيل صورة موضوعية لروسيا بالخارج ، وتعزيز مكانتها بفضاء المعلومات العالمى ، بجانب تعزيز أهمية الفضاء الإنسانى العالمى، بجانب حماية الحقوق والحريات والمصالح المشروعة لمواطنى روسيا والمؤسسات الروسية بالخارج، بصورة فعالة[2] .

المطلب الثانى: أهداف استراتيجيات الأمن القومى الأمريكية والروسية والصينية فى معالجة القضايا الأمنية الأفريقية

أوضحت وثائق الأمن القومى للقوى الدولية الكبرى المساعى الحثيثة المبذولة تجاه تحقيق مصالحها وحماية أمنها القومى على مختلف الجبهات وبما يحد من أي دور للقوى المنافسة يمكن أن يلقى بتداعياته السلبية عليها ولتحقيق ذلك أن الأهداف الموجود بوثائق كل قوى منهم على حدى، **كالتالى :**

أولاً – الأهداف الأمريكية :

أشارت وثائق الأمن القومى للمساعى الأمريكية المبذولة لتحقيق أهدافها للتغلب على المنافسين **كالتالى :**

1- The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation , **The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation APPROVED by Decree of the President of the Russian Federation**, March 2023 No 229 ,p.p .2-3

2- Ibid, p10.

1- استخدام واشنطن قدراتها دائما للتغلب على منافسيها الإستراتيجيين مع السعى للعمل الجماعى لمواجهة التحديات العالمية وتهيئة الطريق أمام التكنولوجيا والأمن السيبرانى والتجارة والإقتصاد وينطوى ذلك النهج على جميع عناصر القوى الوطنية متمثلة فى الدبلوماسية والتعاون الإنمائى والإدارة الحكيمة للإقتصاد والإستخبارات والدفاع ، وقد إستعرضت تلك الوثائق سبل تحقيق ذلك عبر **ثلاث اتجاهات كالتالى** [1]:

أ- الإستثمار فى المصادر والأدوات الأساسية للقوة والنفوذ الأمريكيين .

ب -بناء أقوى تحالف ممكن من الدول لتعزيز النفوذ الجماعى الأمريكى وتهيئة البيئة الإستراتيجية العالمية ومعالجة التحديات المشتركة .

جـ - تحديث القوات العسكرية وتقويتها لتكون جاهزة لعصر التنافس الإستراتيجى مع القوى الكبرى مع الحفاظ على القدرة للتصدى للتهديدات الإرهابية داخل الوطن .

2- لتحقيق تلك الإتجاهات فقد أبرزت وثيقة الأمن القومى الأمريكية إستناد واشنطن على عدة ركائز تعتمد خلالها على كسر الخط الفاصل بين السياستين الخارجية و الداخلية من خلال **الآتى** [2] :

أ - الصمود فى الداخل من خلال الإستثمار فى الإبتكارات والقدرات الصناعية من أجل تعزيز الرخاء فى الداخل ودعم حقوق جميع الأمريكيين ، يكتسب ذلك أهمية خاصةً فى ظل وجود عالم تنافسى تتخرط فيه قوى أخرى فى ممارسات قسرية أو غير عادلة للحصول على ميزة تتفوق[3].

ب - إستباق تشكيل النظام الدولى بما يتوافق مع المصالح والقيم الوطنية مع الوضع فى الإعتبار أنه تعد التحالفات والشراكات حول العالم أهم الأصول الإستراتيجية وعنصراً لا غنى عنه يساهم فى تحقيق السلام والإستقرار الدوليين ، كما تعد منطقة الشرق الأوسط الأكثر تكاملاً والذى يمكن للحلفاء والشركاء أن يعززوا السلام والإزدهار

1- **U.S. S NATIONAL SECURITY STRATEGY** ,op. ct p 11 .
2- Idem .
3- Ibid, p 35 .

على المستوى الإقليمى بجانب تقليل الطلب على الموارد التى تفرضها واشنطن على المدى الطويل فى أفريقيا والديناميكية والإبتكار والنمو الديموجرافى للمنطقة بما يجعلها مركزاً لمعالجة المشاكل العالمية المعقدة [1].

جـ- وجود جيش أمريكى قوى يساعد فى تعزيز وحماية المصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة من خلال دعم المساعى الدبلوماسية ومواجهة العدوان وردع الصراع وإظهار القوة وحماية الشعب الأمريكى ومصالحه الإقتصادية [2].

د - ضرورة تعطيل وإضعاف الجماعات الإرهابية التى تخطط لشن هجمات ضد الولايات المتحدة أو شعبها أو منشآتها الدبلوماسية والعسكرية فى الخارج وسيتم فعل ذلك بإستخدام القوة بما يتماشى مع القانون الوطنى والدولى [3].

3- وانتقالاً إلى وثيقة الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء فنجد أنها حددت أربعة أهداف للنهوض بأولويات واشنطن بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين بتلك المنطقة خلال السنوات الخمس التالية عن طريق : تعزيز الإنفتاح والمجتمعات المنفتحة ، تحقيق مكاسب ديمقراطية وأمنية ، دعم الحفظ والتكيف مع المناخ والطاقة العادلة ، دفع عجلة التعافى من الأوبئة ، وذلك بالتوازى مع مواصلة جهود الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية ومساهمات السلام والأمن بالقارة والذى برز خلال السنوات الأخيرة فى رفضها لقيام العديد من القادة الأفارقة بتعديل دساتيرهم للسماح بشروط إضافية ومواصلة قمع وإستهداف الأعداء السياسيين والمجتمع المدنى مع الوضع فى الإعتبار أن نهج واشنطن فى مكافحة الإرهاب حقق أهداف عالية القيمة وعطل المؤامرات لمهاجمة المصالح الأمريكية وساهم بالإستثمار فى القدرات المدنية والعسكرية للشركاء الرئيسيين لتقليل التهديد لكن التهديد الذى يمثله الإرهاب وأشكال التطرف العنيف الأخرى ، فيجب إستمرار متابعتها بجدية بالسير سوياً فى إطار أهمية رفع مستوى الشراكة الأمريكية الأفريقية و التعاون مع الشركاء فى الأولويات العالمية بالإضافة إلى تلك القضايا التى

1- Ibid, p 12 .
2- Ibid, p 35 .
3- Ibid, p 33 .

تؤثر على الأمن والتنمية و المصالح المشتركة بالإضافة إلى توسيع مجال الرؤية والتوقعات للمشاركات رفيعة المستوى والتعامل خلال الإجتماعات مع النظراء الأفارقة كفرصة لتعزيز النتائج المواتية للمصالح الأمريكية والإقليمية والعالمية حتى فى حالة وجود خلافات والقدرة على تجاوزها مع أهمية توسيع المشاركة والإستمرار بالإستثمار فى كبرى الدول بالقارة مع تعميق العلاقات بالدول الأفريقية الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الأولويات المشتركة بما فى ذلك أجندة الأتحاد الأفريقى 2063 بهدف حماية مصالح الأمن القومى الأمريكى والتى تتطلب قدر من المشاركة مع الدول الصغيرة بنفس طريقة التعامل مع الدول الأكبر ، بالتوازى مع دعم الديمقراطيات الأفريقية الناشئة لدعم الإنفتاح الديمقراطى الواعد و تطوير قاعدة أعمق من الشركاء من خلال زيادة التفاعلات ونشر محاورين أمريكيين على مستوى أعلى لتعزيز توافق أعلى للسياسات على أساس القيم المشتركة بما فى ذلك المنتديات متعددة الجنسيات والمحاكم الدولية ، بجانب قيام وزارة الدفاع الأمريكية بالعمل مع الشركاء الأفارقة لكشف وإبراز مخاطر الأنشطة السلبية للصين والأنشطة الروسية الضارة فى أفريقيا و بحث كيفية الإستفادة من مؤسسات الدفاع المدنى وتوسعة التعاون الدفاعى مع الشركاء الإستراتيجيين المشاركين للقيم مع واشنطن والإرادة لتعزيز السلام والإستقرار العالميين و العمل مع شركاء الأمن الأفارقة لبناء القدرات لقياس التعرض لمخاطر المناخ وتنفيذ أنظمة الإنذار المبكر وتحسين تخطيط القدرة للصمود و إشراك القطاع الخاص الدفاعى بالولايات المتحدة عبر Prosper Africa لدعم التكنولوجيا المستدامة وحلول الطاقة للجيوش الأفريقية [1].

ثانياً – الأهداف الصينية :

تضمنت وثائق الأمن القومى الصينية مجموعة من الأهداف التي تسعى بكين لتحقيقها على مديات زمنية مختلفة كضمان للحد من أي توجهات لقوى دولية أخرى يمكن أن تهدد مصالحها على مختلف الإتجاهات ويبرز ذلك في **التالى** :

1- **U.S. S STRATEGY TOWARD SUB – SAHARAN AFRICA ,op ct .** pp12-14 .

1- على الصعيد العسكرى والأمنى

أكد التقرير الختامي للمؤتمر العشرون لحزب الشيوعى الصينى على هدف الحزب من تقوية الجيش فى العصر الجديد والبدء فى تطبيق أفكار الحزب لتحقيق ذلك الهدف عن طريق تعزيز التدريبات العسكرية بالذخيرة الحية وتعميق عملية الإصلاح فى الدفاع الوطنى والجيش وإعادة تشكيل كل من نظام القيادة والتوجيه للجيش الشعبى ومنظومة القوات العسكرية الحديثة والأنظمة العسكرية والإسراع فى بناء تحديث الدفاع الوطنى والجيش ، ومواصلة إنجاز خفض حجم الجيش بمقدار 300 ألف فرد فبدأ الجيش الشعبى فى صورة جديدة فى نظامه وتركيبته وهيكله وملامحه وإرتفع بشكل واضح مستوى تحديثه وقدرته على خوض المعارك الفعلية وذلك بالتوازى مع **زيادة القدرة على حماية الأمن القومى** من خلال صون أمن السلطة والأمن الأيديولوجى للدولة ، مع تعزيز بناء القدرة الأمنية فى المجالات الرئيسية لضمان الأمن الغذائى وأمن الطاقة والموارد وأمن سلاسل الصناعة والتوريد المهمة وتوطيد بناء القدرة لضمان الأمن فيما وراء البحار، وصون الحقوق والمصالح البحرية، والدفاع عن سيادة الدولة وأمنها [1] .

2- تجاه دول القارة الأفريقية

أشار الكتاب الأبيض الصينى تجاه التعاون مع أفريقيا لأهمية التعاون الثنائى بين الجانبين فى دفع إصلاح نظام الحوكمة العالمى وإعادة تشكيل النظام الدولى ، والدور الأفريقى التاريخى قبل خمسين عام عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السادسة والعشرين القرار رقم 2758 بأغلبية ساحقة بشأن إعادة المقعد القانونى للصين بالأمم المتحدة ، فمن بين 76 صوتاً لصالح القرار كانت 26 دولة أفريقية ، بينما كان 11 من 23 صوت من مقدمى مشروع القرار من أفريقيا ، فمنذ ذلك الحين لعبت الصين دور متزايد الأهمية على الساحة الدولية ، لذلك تحرص الصين وأفريقيا على العمل بشكل مشترك لتعزيز التعددية من خلال معارضة الحمائية والأحادية ، ويدعمون بعضهم البعض فى القضايا التى

1- The official Chinese version of this report will be released by Xinhua News Agency , **Report to the 20th National Congress of the Communist Party of China**, 16October, 2022, p10 .

تنطوى على المصالح الجوهرية والشواغل الرئيسية لأى من الجانبين ، ويحافظون على المصالح المشتركة للبلدان النامية من خلال ممارسة التعددية الحقيقية ، والمعايير الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على إقتصاد عالمى مفتوح ونظام تجارى متعدد الأطراف بجانب السعى إلى زيادة تمثيل الدول النامية فى نظام الحكم الدولى [1].

كما أكدت الوثيقة تفهم الصين وأفريقيا ودعم كل منهما الأخرى فى القضايا الرئيسية مثل تلك المتعلقة بسيادتهما ووحدة أراضيهما وكرامتهما الوطنية ومصالحهما التنموية ، كما تلتزم جميع الدول الأفريقية التى لها علاقات دبلوماسية مع الصين إلتزاماً صارماً بمبدأ صين واحدة وتدعم بشدة إعادة توحيد الصين ، مقابل قيام بكين بدعوة المجتمع الدولى إلى مساعدة البلدان الأفريقية فى حماية حقها فى العيش والتنمية ورفض أى شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، وتدفع بنشاط من أجل رفع العقوبات الغير المعقولة وغير المنطقية من جانب واحد ضد الدول الأفريقية ، ولذلك فقد أنشأت الصين وثلاثة أعضاء أفارقة منذ عام 2017 آلية تشاور "1 + 3" لتبادل وجهات النظر وتنسيق الإستجابات للقضايا الدولية والإقليمية الرئيسية من خلال توليها الرئاسة الدورية لمجلس الأمن الدولى ، بالتوازى مع بدء الصين مناقشات مفتوحة حول " تعزيز القدرات الأفريقية فى السلام والأمن ، تعزيز عمليات حفظ السلام فى أفريقيا ، مكافحة الإرهاب والتطرف فى أفريقيا، معالجة الأسباب الجذرية للصراع فى التعافى بعد الوباء فى أفريقيا " ، وقد دفع المجتمع الدولى ذلك إلى تعزيز الوحدة والتعاون وتقديم دعم أقوى للسلام الدائم فى أفريقيا ، كما إقترح الجانبين الصينى والأفريقى النظر لحقوق العيش والتنمية لأنها حقوق الإنسان الأهم والأساسية وأن يتم إعطاء أهمية متساوية لها وأن يتم التبادل والتعاون فى ذلك المجال على أساس المساواة والتكافل وإحترام حق كل دولة فى إختيار مسارات تنميتها وكلاهما يعارض تسييس قضايا حقوق الإنسان وإزدواجية المعايير ويعارض التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان [2].

1- **China and Africa in the New Era A Partnership of Equals**, op.ct,p27.
2- Ibid, p 28 .

كما تضمنت الوثيقة أيضا الإشارة لأن إلى إستمرار الدول الأفريقية بجانب الدول النامية فى دعمها الجماعى أوالفردى لموقف الصين بالأمم المتحدة و مجلس الحقوق ولجنة الشئون الإجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة ويشار إليهما عموماً باسم " اللجنة الثالثة " خلال الرد على دعاوى القوى الغربية المناهضة للصين والإتهامات الكاذبة لبكين فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بمناطق " شينجيانج وهونج كونج" وإستثمار توافق الدول الأفريقية مع مبادئ حقوق الإنسان بالصين ، وتأييدها القرار الخاص بمساهمة التنمية فى التمتع بكافة حقوق الإنسان والقرار الخاص بتعزيز التعاون المربح للجانبين فى ذلك المجال الذى إقترحته الصين فى مجلس حقوق الإنسان مع الدعوة الصينية للمجتمع الدولى إلى المضى قدماً فى إصلاح الحوكمة الإقتصادية العالمية وتقديم دعم ملموس لتنمية أفريقيا من خلال التخفيف من حدة الفقر ، والصحة ، والوصول إلى الطاقة ، والإبتكار التكنولوجى ، والبنية التحتية ، فالبلدان الأفريقية هى المستفيد الرئيسى من إطلاق الصين وأفريقيا معاً مبادرة الشراكة من أجل تنمية البلدان الأفريقية و يشترك الجانبين بالرأى القائل بأن دعم التنمية فى أفريقيا هو إجماع ومسئولية مشتركة للمجتمع الدولى [1].

وختاماً يبرز فى مضمون الوثيقة الصينية تجاه القارة الأفريقية حجم الدعم الحكومى المقدم إلى منتدى التعاون الصينى – الأفريقى الذى يضم نحو 55 عضو من بينهم الصين والدول الأفريقية البالغ عددها 53 دولة التى لها علاقات دبلوماسية مع الصين بجانب مفوضية الإتحاد الأفريقى والذى يتوجها عقد المؤتمر الوزارى للمنتدى مرة كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الأفريقية وتشترك فى رئاسته الصين ودولة أفريقية مضيفة كما يتولى الرؤساء المشاركون زمام المبادرة فى تنفيذ نتائج المؤتمر بناء على الإتفاقات المتبادلة وقد تم ترقية بعض المؤتمرات الوزارية إلى قمم وتعزيز تنفيذ سلسلة من الإجراءات الرئيسية لتسهيل التنمية فى أفريقيا وترسيخ الصداقة بين الصين وأفريقيا والتعاون متبادل المنفعة ، ولذلك تستمر بكين فى العمل عن كثب مع أفريقيا لموائمة الهدف المئوى الثانى للصين المتمثل فى بناء دولة إشتراكية حديثة عظيمة بحلول منتصف القرن الحالى بالتزامن مع أجندة الإتحاد

1- Ibid, p 29 .

الأفريقى 2063 لذا سيعمل الجانبان معاً على التخطيط ومناقشة النتائج التى سيتم إعتمادها فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية مثل الصحة والإستثمار والتجارة والتصنيع والتحديث الزراعى والإستجابات لتغير المناخ والإقتصاد الرقمى وسيبذل كلاهما قصارى جهده لإنتاج وإستكشاف مجالات تعاون ، تكون مفيدة لكل من الشعوب الصينية والأفريقية[1].

ثالثاً الأهداف الروسية

تناولت الوثائق الروسية الأهداف التي تسعى موسكو لضمان تحقيقها للحد من المساعى الغربية الهادفة لتكبيدها أقدر من الخسائر على كافة الأصعدة والحد من قدراتها وما تهدف روسيا لتحقيقه من إفشال تلك المخططات بالتواجد الفاعل داخل عدة مناطق عالميا ومنها أفريقيا وذلك **كالتالى :**

1- أكدت وثيقة الأمن القومى الروسية أن الطريقة المثلى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عبر تقديم الدعم لحلفاء وشركاء الإتحاد الروسى فى حل القضايا المتعلقة بضمان الدفاع والأمن، وتحييد محاولات التدخل الخارجى فى شئونهم الداخلية مع حماية حقوق ومصالح المواطنين الروس والشركات الروسية فى الخارج ، بجانب دعم تصدير البضائع الروسية ، خاصة منتجات التكنولوجيا الفائقة ، ومواجهة إستخدام المنافسة غير العادلة و التمييزية ضد الشركات الروسية فضلا عن تطوير التجارة الدولية والعلاقات الإقتصادية والمساعدة فى جذب الإستثمارات الأجنبية لروسيا و ضمان المصالح الروسية المتعلقة بإستكشاف الفضاء الخارجى والقطبين الشمالى و الجنوبى بالإضافة إلى تعزيز دور الإتحاد الروسى فى المجال الإنسانى والثقافى والعلمى والتعليمى [2].

2- أشارت وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية لأنه إستناداً إلى المصالح الوطنية والأولويات الوطنية الإستراتيجية لروسيا ، فإن أنشطة السياسة الخارجية للدولة يجب أن تركز على تحقيق الأهداف الإستراتيجية **وهى** ضمان أمن روسيا وسيادتها فى جميع المجالات، ووحدة أراضيها مع خلق ظروف خارجية مناسبة لتنمية الإتحاد الروسى

1- Ibid, p 31 .
2- **National Security Strategies Russian Federation,** p.p 24-25 .

بجانب تعزيز مكانة روسيا كأحد المراكز المسئولة والمؤثرة والمستقلة فى العالم الحديث ، مع الإشارة لأن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية لروسيا الإتحادية ، يتم عبر تنفيذ المهام الرئيسية **وهى :** تشكيل نظام عالمى عادل ومستقر و دعم السلم والأمن الدوليين والإستقرار الإستراتيجى، وضمان التعايش السلمى مع المساعدة فى وضع مجموعة ردود فعالة من المجتمع الدولى للتحديات والتهديدات المشتركة، بما فى ذلك النزاعات والأزمات الإقليمية [1].

المطلب الثالث: أولويات استراتيجيات الأمن القومى الأمريكية والروسية والصينية فى معالجة القضايا الأمنية الأفريقية

عبرت القوى الدولية الكبرى في وثائق الأمن القومى لها عن الأولويات التي ستتخذها لتحقيق أهدافها والتي تتماشى مع التوجهات الواردة بتلك الوثائق بهدف تحقيق أكبر قدر من المصالح الوطنية لكل منها على حدا وتنقسم الأولويات لفرص محققة لتلك الدول لتنفيذ أجندتها وجزء خاص بمسارات الحد من فرص القوى المنافسة لها ويبرز ذلك **فالتالى:**

أولاً – الأولويات الأمريكية

تشير الأولويات الواردة بالوثائق الأمريكية لأهمية التوسع فى التعاون مع القوى الدولية ذات الفكر المشابه بجانب إستغلال الفرص الإقتصادية وتعزيز الديمقراطية وبناء الأمن لضمان حال الإستقرار الداخلى والخارجى مع التأكيد على المصلحة الأمريكية الإستراتيجية فى متابعة وتعزيز التعاون فى مواجهة القوى المنافسة من خلال الرؤية التى ترتكز على تحقيق الأمن القومى الأمريكى فى مختلف المجالات **كالتالى** [2]:

1 – تجاه مختلف مناطق الاهتمام بدول القارة الأفريقية

تضمنت وثيقة الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء التأكيد على إعطاء واشنطن الأولوية لنواحى مكافحة الإرهاب لتقليل حجم التهديدات الناتجة عن الجماعات

1- **The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation** ,op. ct p 4 .
2- **U.S. S NATIONAL SECURITY STRATEGY** ,op. ct p 41 .

الإرهابية ضد المجتمع والأشخاص والمنشآت الدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدة ، وتوجيه القدرة أحادية الجانب فقط حيثما كان ذلك قانونياً وحيث يكون التهديد أكثر حدة ، فسوف يتم العمل بشكل أساسى من خلال الشركاء الأفارقة ومعهم ومن خلالهم بالتنسيق مع حلفائنا الرئيسيين على أساس ثنائى ومتعدد الأطراف لتحقيق أهداف مكافحة الإرهاب المشتركة وتعزيز المسارات المدنية غير الحركية كلما أمكن ، وكجزء من هذا النهج سيتم إستخدم برامج مصممة خصيصاً لبناء قدرات المؤسسات الأمنية والإستخباراتية والقضائية للشركاء المحليين لتحديد وتعطيل وتحطيم قدرات الجماعات المتطرفة وتبادل المعلومات حول الإرهابيين وشبكات دعمهم[1] ، كما أكدت الوثيقة على قيام واشنطن بالعمل مع الحكومات الإفريقية والمجتمع المدنى والجماهير لزيادة الشفافية والمساءلة بما فى ذلك من خلال دعم الصحافة الإستقصائية ومكافحة الإستبداد الرقمى وترسيخ القوانين والإصلاحات والممارسات التى تعزز المعايير الديمقراطية المشتركة تماشياً مع أول إستراتيجية أمريكية على الإطلاق لمكافحة الفساد ، كما ستسعى للعمل مع الشركاء الأفارقة إلى تحسين الشفافية المالية وكشف الفساد ودعم الإصلاحات ، بجانب زيادة التركيز على سيادة القانون والعدالة والكرامة بما فى ذلك تقييد القادة والحكام الذين يحاولون إختلاس الأموال أو تغيير الدساتير بشكل غير قانونى أو تزوير الإنتخابات بالإضافة إلى قيام الحكومة الأمريكية بمساعدة البلدان الأفريقية للإستفادة بشكل أكبر شفافية من مواردها الطبيعية مع المساعدة فى تعزيز سلاسل التوريد المتنوعة والمفتوحة والعمل بشكل وثيق مع الشركاء الأفارقة والمتعددى الأطراف لمعالجة دوافع إنعدام الأمن الغذائى وتعزيز إنتاج الغذاء للتخفيف من مخاطر المجاعة التى تقدر الأمم المتحدة أنها تؤثر على ما يقرب من 800 مليون أفريقى.

2- مجال التعاون مع الشركاء / الحلفاء

أكدت وثيقة الأمن القومى إعطاء الأولوية للبحث عن طرق جديدة لدمج التحالفات فى منطقة المحيطين الهندئ والهادئ وأوروبا بالتوازى مع تطوير وسائل جديدة وأعمق للتعاون المشترك من خلال تنشيط مجموعة السبع بإعتبارها اللجنة التوجيهية للديمقراطيات الصناعية

1- **U.S. S STRATEGY TOWARD SUB – SAHARAN AFRICA ,** p4 .

المتقدمة فى العالم والتى لها دوراً حاسماً فى دعم الرؤية المشتركة للنظام الدولى ، بجانب أهمية أن تكون تلك المجموعة فى أقوى حالاتها عندما تشارك رسمياً دولاً أخرى ذات أهداف متوافقة على غرار مشاركة الأرجنتين والهند وإندونيسيا والسنغال وجنوب أفريقيا وأوكرانيا فى القمة التى عُقدت عام 2022 ، وبما يخدم المصالح الأمريكية على أفضل وجه من خلال قيام الحلفاء والشركاء الأوروبيين بدور نشط فى منطقة المحيطين الهندى والهادئ بما فى ذلك دعم حرية الملاحة والحفاظ على السلام والإستقرار عبر مضيق تايوان ، وبالمثل يجب أن يشارك الحلفاء فى تلك المنطقة بشكل تعاونى مع الحلفاء الأوروبيين فى تشكيل منظومة للتصدى لروسيا والتعاون مع الإتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة فى السباق مع الصين إدراكاً منهم أن إنهيار النظام الدولى فى منطقة ما سيعرضهم فى النهاية للخطر فى مناطق أخرى[1].

3- مجال الأمن والدفاع و تحقيق الردع

استعرضت وثيقة الأمن القومى أهمية عملية تطوير الجيش الأمريكى وتقويته بإعتباره العامل الرئيسى في وضع الولايات المتحدة فى مكانة تساعدها فى تقوية النظام الدولى وتوفر مكاسب عديدة للشعب الأمريكى على مدار عقود قادمة للتغلب على منافسيها الذين يتبنون رؤية مختلفة ، مع الوضع فى الإعتبار إتساع وتعقيد المصالح الأمريكية العالمية ، وبما يعنى الحاجة إلى الإستخدام الإستراتيجى لهذه القوة العسكرية من خلال مسارات مترابطة للتعامل مع التحديات التى تواجه النظام العالمى والتى يفرضها المنافسين الإستراتيجيين ، كما يظل الردع النووى أولوية قصوى للولايات المتحدة لتحقيق الردع المتكامل حيث تدعم القوة النووية الآمنة والفعالة الأولويات الدفاعية الوطنية من خلال ردع الهجمات الإستراتيجية وطمأنة الحلفاء والشركاء والسماح بتحقيق الأهداف الأمريكية ، إرتباطا بأنه حال فشل تحقيق الردع يستثمر ذلك المنافسين والخصوم المحتملين بكثافة فى تطوير الأسلحة النووية الجديدة مع التحسب لأنه بحلول ثلاثينيات القرن الحالى ستحتاج الولايات المتحدة لأول مرة إلى ردع قوتين نوويتين رئيسيتين ستعمل كل منهما على نشر قوى نووية عالمية وإقليمية حديثة

1- **U.S. S NATIONAL SECURITY STRATEGY** ,op. ct p 17 .

ومتنوعة ، لذلك يجب القيام بتحديث الثالوث النووى (القيادة والسيطرة والإتصالات النووية والبنية التحتية للأسلحة النووية) [1] .

ثانياً : الأولويات الصينية :

وبالإنتقال للأولويات الصينية الواردة بوثائق الأمن القومى لها نجد رغبة بكين في تجاوز أي عقبات تواجه مخططاتها المستقبلية وقطع الطريق أمام أي فرص لقوى دولية أخرى تهدد أمنها القومى ومصالحها وبرز ذلك في **الآتى :**

1- على الصعيد العسكرى والأمنى

أكدت وثيقة الدفاع الوطنى الصينى حرص بكين على سيادتها الوطنية وبناء البنية التحتية على مختلف مناطق الأراضى الصينية كأولوية فى سياستها بالتوازى مع نشر القدرات الدفاعية اللازمة فى الجزر والشعاب المرجانية فى بحر الصين الجنوبى بجانب تسيير دوريات بمياه جزر دياويو ببحر الصين الشرقى بجانب إلتزم بكين بحل النزاعات ذات الصلة من خلال المفاوضات مع الدول المعنية بشكل مباشر على أساس إحترام الحقائق التاريخية والقانون الدولى وتواصل العمل مع دول جوارها الحيوى من أجل الحفاظ على السلام والإستقرار بشكل مشترك كما أنها تدعم بشدة حرية الملاحة والتحليق الجوى من جميع البلدان وفقاً للقانون الدولى وتحمى أمن خطوط الإتصال البحرية بجانب الإلتزام بسياسة نووية تقضى بعدم البدء بإستخدام الأسلحة النووية فى أى وقت وتحت أى ظرف من الظروف[2].

2- تجاه مختلف مناطق الاهتمام بالدول الأفريقية

وباستعراض الوثيقة الصينية تجاه أفريقيا نجد بعض الأولويات للعلاقات بين الجانبين فى إطار التعاون بما يحقق مصالح الجانبين فى عدد من منها المجالات الإجتماعية مثل الحد من الفقر ، والصحة ، والتعليم ، والعلوم والتكنولوجيا ، وحماية البيئة ، وتغير المناخ ، والتبادلات بين الشباب والنساء من خلال تعزيز وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات ، كما

1- Idem .

2- The State Council Information Office of the People's Republic of China , **Chinas National Defense in the New Era,** July 2019 p7.

تساعد بكين البلدان الأفريقية على تحسين تنميتها الإجتماعية الشاملة ، والتى توفر بعد ذلك قوة دفع داخلية لنموها الإقتصادى ، بجانب تدريب المهنيين الذين تشتد الحاجة إليهم للبلدان الأفريقية وتشجع الشباب الأفريقى المتميز على الدراسة فى الصين من خلال العديد من المنح الدراسية كما تم إنشاء صندوق إئتمانى تعليمى تحت إشراف اليونسكو لتوفير تدريب المعلمين لأكثر من 10000 مدرس فى البلدان الأفريقية ، ومنذ عام 2018 يتم إقامة ورش عمل مع الكليات والجامعات فى دول مثل مصر وجنوب أفريقيا وجيبوتى وكينيا حيث يتم مشاركة موارد التعليم المهنى عالية الجودة مع أفريقيا وتدريب الكوادر الفنية عالية المستوى لتلبية الإحتياجات العاجلة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى القارة ،بالتوازى مع مساعدة أكثر من 30 جامعة أفريقية فى إنشاء أقسام أو تخصصات صينية ولدمج اللغة الصينية فى الأنظمة التعليمية الوطنية فقد أقام الجانبين 61 معهد كونفوشيوسو 48 فصلا دراسياً كونفوشيوس داخل أفريقيا وقد أرسلت الصين 5500 مدرس ومتطوع للغة الصينية إلى 48 دولة أفريقية[1]، وبالإضافة إلى ذلك إقامة الجانبين مختبرات مشتركة رفيعة المستوى ، ومركز أبحاث مشترك ومركزًا للتعاون الإبتكارى كما تواصل الصين تقديم المنح الحكومية الصينية ، ولقد تم تحقيق إختراقات فى التعاون الفضائى بإستخدام بيانات الإستشعار عن بعد الصينية و التعاون بمجالات الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها ، وعلم الفلك الراديوى ، والملاحة وتحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية وقد وضع مركز إختبار وتكامل تجميع الأقمار الصناعية الكامل الذى أنشأته مصر بمساعدة الصين أساس صلب لصناعة الطيران فى مصر كما ساعدت الصين الجزائر والسودان فى إطلاق أول أقمار صناعية[2].

كما أكدت تلك الإستراتيجية أنه يعد توسيع التعاون فى مجال حماية البيئة والإستجابة المشتركة لتغير المناخ من أولويات الشعبين الصينى والأفريقى ونتيجة لذلك قيام الجانبين معاً للدعوة إلى التنمية الخضراء منخفضة الكربون والقابلة لإعادة التدوير والمستدامة وحماية الوطن المشترك للبشرية عن طريق تعزيز الإتصال وتنسيق سياسات الإدارة البيئية وقد بدأ

1- **China and Africa in the New Era A Partnership of Equals**, op.ct,pp19-20.

2- Ibid, p 21 .

مركز التعاون البيئى الصينى الأفريقى عملياته عام 2020 بمشاركة الصين والدول الأفريقية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى ، والمؤسسات البحثية ، والشركات ومنذ سبتمبر 2021 ، إنضمت المؤسسات ذات الصلة فى سبع دول أفريقية ، بما فى ذلك أنجولا وكينيا ، إلى التحالف الدولى للتنمية الخضراء على الحزام والطريق ، المصمم للمساهمة فى التنمية الخضراء لمبادرة الحزام والطريق ووقعت بكين حتى الآن 15 إتفاقية تعاون مع 14 دولة أفريقية وقد تم إستكشاف نُهج مختلفة لدعم إستجابة أفريقيا لهذه القضية على سبيل المثال فإن القمر الصناعى الإثيوبى للإستشعار عن بعد –ETRSS1 ، تم إطلاقه بمساعدة صينية كأحد ثمار التعاون الثنائى عبر الأقمار الصناعية للإستشعار عن بعد كما تقوم الصين وأفريقيا معًا بقمع الجرائم المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بالإتجار بالأحياء البرية المهددة بالإنقراض من خلال تبادل المعلومات الإستخبارية فى قوانين وأنظمة حماية البيئة ومساعدة بعضهما البعض على بناء القدرات فى مجال إنفاذ القانون[1].

ثالثاً: الوثائق الروسية

أما على صعيد الوثائق الروسية فنجد أن ترتيب الأولويات الواردة بتلك الوثائق قد تباين طبقاً لتوقيت الإعلان عنهما إرتباطاً ببدء الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها على كافة الأصعدة ويبرز ذلك في **التالى :**

باستعراض وثيقة الأمن القومى نجد مواصلة إلتزام روسيا بإستخدام الوسائل السياسية ، وفى مقدمتها آليات الدبلوماسية وحفظ السلام ، فى تسوية النزاعات الدولية والمحلية فى حالة قيام الدول الأجنبية بأعمال غير ودية تشكل تهديداً لسيادة الإتحاد الروسى وسلامته الإقليمية، والمتعلقة بتطبيق إجراءات تقييدية بعقوبات ذات طبيعة سياسية أو إقتصادية أوإستخدام المعلومات والإتصالات حديثة التقنيات كما تعتبر روسيا أنه من القانونى إتخاذ تدابير متناظرة وغير متكافئة، ضرورية لوقف هذه الأعمال العدائية، لمنع تكرارها فى المستقبل عن طريق زيادة إستقرار النظام القانونى الدولى، ومنع تجزئته أو إضعافه أو التطبيق الإنتقائى لقواعده ومنع إستخدام القوة العسكرية فى إنتهاك ميثاق الأمم المتحدة ،

1- Ibid, pp 21-22 .

وإلغاء المتطلبات الأساسية لشن حرب عالمية ومخاطر إستخدام الأسلحة النووية وتعميق التعاون مع الدول الأعضاء برابطة الدول المستقلة وجمهوريتى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على أساس ثنائى وفى إطار جمعيات التكامل ، وفى مقدمتها الإتحاد الإقتصادى الأوراسى ، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعى بجانب تحسين آليات ضمان الأمن الجماعى على الصعيدين العالمى والإقليمى ، وتنفيذ تدابير بناء الثقة وتطويرها ، ومنع الحوادث فى المجال العسكرى والحفاظ على الإستقرار الإستراتيجى ، وتحسين آليات منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، وآليات ضبط التسلح بجانب تطوير التعاون متعدد الأطراف فى إطار الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى [1].

وباستعراض وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية نجد الإشارة لضرورة تنشيط عملية إعطاء شكل نهائى قانونى دولى لحدود روسيا الإتحادية ، وحدود مجالها البحرى ، التى تمارس فيها حقوقها السيادية والقانونية، إنطلاقاً من ضرورة ضمان مصالحها الوطنية دون قيد أو شرط ، وأهمية تعزيز علاقات حسن الجوار والثقة والتعاون مع دول الجوار من أجل رفع إستقرار النظام القانونى الدولى ، ومنع تجزئته وإضعافه، ومنع التطبيق الإنتقائى لمبادئ وقواعد القانون الدولى المعترف بها عالمياً[2]، بجانب إعتزم روسيا إعطاء أولوية لتكوين إنطباع موضوعى عنها بالخارج، وكذلك لضمان الوصول المجانى للمعلومات الموثوقة لسكان الدول الأجنبية فيجب تنفيذ عدة إجراءات منها : تقديم معلومات صادقة للجمهور الأجنبى على نطاق واسع حول السياسة الخارجية والداخلية لروسيا وتاريخها وإنجازاتها بمختلف المجالات وغيرها من المعلومات الموثوقة مع المساعدة على نشر المعلومات فى الخارج التى تساهم فى توطيد السلام الدولى والتفاهم المتبادل[3] .

- **خاتمة**

حاولت الدراسة الإجابة على إلى التساؤل البحثى المطروح ، في شأن أحد أبرز القضايا التي يدور حول الإهتمامات لصناع القرار في كافة دول ومنظات والمؤسسات

1- **National Security Strategies Russian Federation,** p.p 23-24 .
2- **The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation** , ,op. ct , p 7
3- Ibid, p 16 .

الدولية المتمثلة في التعرف على غايات الدول الكبرى " الولايات المتحدة الأمريكية ، جمهورية الصين الشعبية ، روسيا الإتحادية " والتي عبرت عنها في وثائق الأمني القومى المعلنة لها من خلال مجموعة من التوجهات والأهداف والأولويات التي تستند إلى رسم معالم النظام الدولي صبقا لمصالحها ومن خلال رؤية كل طرف منهم : الولايات المتحدة الراغبة في إستمرار نظام أحادي القطبية الذى يقوم على تعزيز القيم الليبرالية بقيادة أمريكية منفردة، حيث برزت عدة أفكار تشير الى أن القيم الليبرالية الغربية قد تواجه صراعاً ثقافياً مع الحضارات الأخرى، ومساهمة ذلك في تنمية تلك الأفكار أنها وجدت نفسها القوة العظمى القادرة على حماية قواعد العمل بالنظام الدولي الجديد، والتغير في الأهداف الأساسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ارتباطاً بالمتغيرات الدولية التي دفعت معطيات النظرية الواقعية بالسلوك الأمريكي في العلاقات الدولية عبر التركيز على الاهتمام بفكرة القوة ومشتملاتها، وضرورة الحفاظ على وضعها كقوة عظمى في النظام الدولي من ناحية مع السعي للحد من فرص دخولها في مواجهة مباشرة مع القوى الرئيسية خشية أن يؤدى ذلك إلى إستنزاف قدراتها من ناحية أخرى.

بجانب مواصلة بكين الحفاظ على نفس النهج في تحديد غاياتها التي ترتكز كأساس لحماية استقلالها وسيادتها على كامل أراضيها عبر انتهاج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشئون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني بجانب رفض الدخول في تحالف مع آية دولة عظمى أو تكتل دولي وعدم السعي لإقامة حلف عسكري، والتمسك بأن تحل جميع النزاعات والخلافات بين الدول بطريقة سلمية عبر التشاورات، وليس اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها، ولا يسمح بالتدخل في الشئون الداخلية للدول بأي حجة ، ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الآخرين، وفى الوقت نفسه لن تسمح لأى دولة بأن تفرض نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية عليها والعمل من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي يجسد مطالب ورغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة من خلال المبادئ الخمسة للتعايش السلمى والمبادئ الأخرى المعترف بها.

كما ساهمت المتغيرات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة في سعى القيادة الروسية لوضع غايات للأمن القومي الروسي نتيجة التغيرات الجوهرية بالساحة الدولية وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام الدولي ورغبة موسكو في البحث عن دور جديد في النظام الدولي، عبر استراتيجية الروسية تتضمن ثلاثة نقاط أساسية ضمن منظور الاهتمام بتعظيم القوة في ظل الفوضى الدولية التي تخلقها الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك وفق الأطروحات الأساسية للنظرية الواقعية الجديدة، وهذه الاهتمامات ليست شاملة لجميع وجهات النظر لدى مراكز صنع القرار الروسية وهى الحفاظ على كيان الدولة وحماية مجالها الحيوي بجانب ترسيخ مفهوم الدولة ذات القوة العسكرية حيث يتبنى القادة الروس وجهة النظر القائمة على تعدد الأقطاب في النظام الدولي ويرفضون الدور المنفرد للولايات المتحدة بالقضايا الدولية مع أهمية مشاركة موسكو في تطوير النموذج متعدد الأقطاب بالنظام الدولي والحرص على دور الروابط التاريخية والاقتصادية الإقليمية.

وإجمالاً يمكن الجزم بأن مجمل توجهات القوى الدولية الكبرى تهدف لفرض نفوذها داخل القارة الأفريقية بنسب متفاوتة ولتحقيق مصالح متشابهة منها عدم ترك الساحة الأفريقية بما تمتلكه من طاقات واعدة يمكن لطرف الإنفراد بها فضلاً عن إتخاذ القارة الأفريقية كمرتكز لتنفيذ أجندتها وتحقيق مصالحها والحد من باقى فرص المنافسين.

- **مراجع الدراسة:**

1- THE WHITE HOUSE ، **National Security Strategy of the United States of America** ، December2 01 7 .

2- A REVIEW OF THE LEGAL REGIME AGAINST, **TERRORISM IN WEST AND CENTRAL AFRICA**,(Vienna : UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME Vienna,2008) .

3- THE WHITE HOUSE , **U.S. S NATIONAL SECURITY STRATEGY** , WASHINGTON , OCTOBER 2022.

4- The State Council Information Office of the People's Republic of China , **Chinas National Defense in the New Era**, July 2019 .

5- The State Council Information Office of the People's Republic of China , **China and Africa in the New Era A Partnership of Equals**, November 2021.

6- RUSSIAN PRESIDENT'S DECREE , **National Security Strategies Russian Federation**, 2July 2021. No400.

7- The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation , **The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation APPROVED by Decree of the President of the Russian Federation**, , March 2023 No. 229.

8- THE WHITE HOUSE , **U.S. S STRATEGY TOWARD SUB – SAHARAN AFRICA** , WASHINGTON , DC20503, August 2022.

9- The official Chinese version of this report will be released by Xinhua News Agency , **Report to the 20th National Congress of the Communist Party of China**, 16October, 2022.

10-أليكسيس أكواغيرم ، صعود أفريقيا إقتصادياً من المستفيد ؟ ، **موقع BBC عربى** ، 19 يونيو 2013، متاح على الرابط : https://www.bbc.com